التعليم الفني والتقني في ليبيا وسبل تطويره بما يلبي احتياجات سوق العمل

هدى عمر عمران

قسم التخطيط والإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة درنة، ليبيا

للمراسلة

hudaomaromran@gmail.com

مجلة السلفيوم للعلوم والتقنية
SILPHIUM Journal of Science & Technology (SJST)

SJST Vol.07 No.01 2025 (01-22)

www.j.istc.edu.ly
Received 17/08/2024 Revised 28/10/2024 Published online 24/01/2025

التعليم الفني والتقني في ليبيا وسبل تطويره بما يلبي احتياجات سوق العمل

هدى عمر عمران
قسم التخطيط والإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة درنة، ليبيا
hudaomaromran@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع التعليم الفني والتقني في ليبيا، وسبل تطويره بما يلبي احتياجات سوق العمل كما حاولت الدراسة إلقاء الضوء علي مؤسسات التعليم الفني والتقني والمهني، وعلى ما تعانيه من إهمال وتردي الخدمات، وتفشي ظواهر سلبية قد أثرت سلبيا علي تدهور مستوى التعليم في ليبيا الامر الذي أدى الى تدني جودة المخرجات وعدم الاستفادة منها في التنمية الاقتصادية، لذا وجب الكشف على المعيقات والصعوبات التي واجهت التعليم الفني والتقني المهني والتقدير السليم والواقعي لاحتياجاته وموارده وإمكانياته، والعمل على إعداد إطار عام لخطة واقعية قابلة للتنفيذ في ضوء الإمكانات المتاحة، كذلك يتطلب تجاوز المشاكل المختلفة في التعليم الفني والتقني المهني من صناع القرار زيادة الاهتمام بهذا الجانب، ورصد الموارد والحوافز من أجل أن يتبوأ التعليم الفني والتقني والمهني المكانة اللازمة حتي يتمكن من المشاركة في خدمة التنمية الشاملة في ليبيا .

الكلمات المفتاحية: التعليم الفني والتقني، التنمية الاقتصادية، سوق العمل، ليبيا.

Technical and Vocational Education in Libya and ways to develop it to meet the needs of the labor market.

Hoda Omar Omran
Department of Educational Planning and Administration, College of Education, University of Derna, Libya
Corresponding Author: hudaomaromran@gmail.com

Abstract

The study aimed to analyze the reality of technical and technological education in Libya and ways to develop it to meet the needs of the labor market. The study also attempted to shed light on technical, technological, and vocational education institutions and the neglect, deteriorating services, and negative phenomena they suffer from, which have negatively affected the decline in the level of education in Libya. This has led to a decrease in the quality of outputs and the inability to utilize them in economic development. Therefore, it is necessary to identify the obstacles and difficulties facing technical and vocational education, to provide an accurate and realistic assessment of its needs, resources, and capabilities, and to work on developing a general framework for a realistic and implementable plan in light of the available resources. Overcoming the various problems in technical and vocational education also requires decision-makers to increase attention to this aspect and allocate resources and incentives so that technical and vocational education can attain the necessary status to participate in serving comprehensive development in Libya.

Keywords: Economic Development, Labor Market, Libya, Technical and Vocational Education

1- مقدمة:-

يلعب التعليم الفني والتقني والمهني دورا استراتيجيا في دفع عجلة التنمية والتقدم لضمان هذا الدور لابد من تطوير التعليم الفني والتقني والمهني والنهوض به، وخلق نظام تعليمي ذو كفاءة ونوعية عالية لتحسين القدرات البشرية لمواكبة المستجدات العالمية وتلبية لاحتياجات سوق العمل، واحتياجات المجتمع التنموية كما تؤكد منظمة اليونسكو علي أن التعليم الفني والتقني والتدريب المهني ليس أداة لتمكين المتعلم من القدرة علي التوظيف بل هو أداة لتعزيز التنمية المستدامة حيث ترى أن

دور التعليم الفني والتقني والمهني يعتمد علي نهج شامل لتنمية المهارات للتوظيف والمواطنة من خلال التركيز علي برامج تدريبية لتطوير المهارات والقيم والأخلاق لإعداد المتعلم للاعتماد علي الذات والمواطنة المسؤولة، ومن أجل المواءمة بين مؤسسات التعليم الفني والتقني والمهني ومتطلبات سوق العمل.

وفي ضوء ما سبق، فإن القوي البشرية المؤهلة تأهيلها علميا وتقنيا، والمتمثلة في العمالة الماهرة ينعكس أثرها علي إيجاد قوة جذب رئيسية للاستثمارات محلية كانت أم أجنبية الأمر الذي يؤدي إلي إقامة مشروعات، وإتاحة فرص عمل للقضاء علي البطالة وزيادة دخل الفرد لتأهيل هذه العمالة الفنية بكوادرها المتكاملة، ومن هنا جاءت هذه الورقة البحثية للتعرف علي واقع التعليم الفني والتقني المهني، ومحاولة إيجاد حلول تساعد علي تطوير برامج التعليم الفني والتقني والمهني، ومحاولة إيجاد حلول تساعد علي تطوير برامج التعليم الفني والتقني والمهني لكي تلبي احتياجات ومتطلبات سوق العمل .

2- أهمية الدراسة:-

يلعب التعليم الفني والتقني والمهني في ليبيا دورا حيويا في تلبية احتياجات سوق العمل وخاصة مع التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد، وهنا بعض النقاط التي توضح أهمية هذا النوع من التعليم، وسبل تطويره بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل:-

1- معاناة المجتمع الليبي مؤخرا من البطالة المتزايدة بين الشباب المتخرج تحتاج لالتفاتة جادة من الحكومة الليبية والمؤسسات المهنية.

2- الدور الكبير الذي تلعبه مدارس التعليم الفني والتقني العالي والتدريب المهني في المجتمع من خلال تنمية البيئة وخاصة المجتمع وإعداد الشباب لسوق العمل.

3- ويسهم هذا التعليم في دعم الصناعات المحلية والنمو الاقتصادي من خلال إعداد كوادر مهنية قادرة على قيادة المشاريع صغيرة والمتوسطة، وهي محرك مهم للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

3- مشكلة الدراسة: -

لقد أصبحت قضية تطوير التعليم الفني والتقني والمهني، وتحسين المستوي التكنولوجي، ورفع مستوى كفاية المؤسسات التابعة للتعليم الفني والتقني والمهني، والتحكم في إعداد الطلبة، وحسن استثمارهم من القضايا الرئيسية المهمة في عالمنا استجابة للتحديات والتغير التكنولوجي.

إن التعليم الفني والتقني المهني يواجه تحديات تتعلق بقدرته علي تطوير مصادره البشرية والمادية ومناهجه نتيجة الثورة التكنولوجية ولمواجهتها لابد من وضع خطط استراتيجية تطويرية للنهوض بالتعليم الفني والتقني والمهني في ليبيا، ومن أهم المحاور التي تتناولها الدراسة:-

1- استعراض الدراسات المحلية والعربية الأجنبية التي تناولت موضوع التعليم الفني والتقني والمهني لاستخلاص مقترحات لتطوير التعليم الفني والتقني والمهني في ليبيا.
2- تشخيص واقع التعليم الفني والتقني والمهني في ليبيا التساؤلات والمشكلات التي تعترضه.
3- التعرف علي التجارب الدولية حول التعليم الفني والتقني والمهني.

4- أهداف الدراسة:-

تهدف الدراسة إلي تحقيق الأهداف الآتية:

1- تحليل واقع التعليم الفني والتقني في ليبيا.

2-تحديد المعوقات والتحديات التي تواجه التعليم الفني والتقني في ليبيا.

3- إعداد كفاءات وطنية قادرة علي تحمل المسؤولية مشاريع مختلفة، وتقليل الاعتماد علي الخبرات الأجنبية.

4- تلبية احتياجات سوق العمل من خلال تحسين مخرجات التعليم الفني والتقني لتواكب احتياجات سوق العمل في ليبيا.

5- التعرف علي أهم المقترحات التي تسهم في النهوض بالتعليم الفني والتقني المهني لسد احتياجات سوق العمل.

5- تساؤلات الدراسة:-

1- ما واقع التعليم الفني والتقني والمهني في ليبيا؟

2- ما واقع سوق العمل الليبي؟ وما علاقته؟ وما متطلباته من التعليم الفني ولتقني والمهني في ليبيا؟

3- ما التجارب العالمية الرائدة في نظام التعليم الفني والمهني في العالم؟

4- ما دور التعليم الفني والتقني والمهني في تعزيز فرص عمل للخريجين؟

5- كيف يمكن تحسين جودة التعليم الفني والتقني والمهني في ليبيا؟

6- ما متطلبات تطوير نظام التعليم الفني والتقني والمهني في ليبيا؟

6- مصطلحات الدراسة: -

هناك مجموعة من المصطلحات يجب الوقوف عليها، ومن بين هذه المصطلحات التعليم الفني والتقني والمهني - احتياجات سوق العمل.

7- منهج الدراسة:-

اقتضت طبيعة هذا البحث استخدام المنهج التحليلي النقدي.

8- الدراسات السابقة:-

أولا: الدراسات المحلية:-

1- دراسة القائد (2002) بعنوان :- دور التعليم الفني والتقني والتدريب المهني في تنمية الموارد البشرية في قطاع منشأة الأعمال الصغيرة، وهدفت الدراسة إلي محاولة الإجابة على أن قلة الاهتمام بمخرجات التعليم الفني والتقني والتدريب المهني يضعف دور هذا القطاع ومساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسيظل دوره هامشيا" وقد توصلت الدراسة إلي نتائج عكست ضعف قدرة مؤسسات التعليم الفني والتقني والتدريب والمهني في تنمية الموارد البشرية وقلة ملائمة مخرجاتها لاحتياجات المنشآت الصغيرة من تلك الموارد الأمر الذي تمحض عنه اتساع الفجوة بين مخرجات مؤسسات التعليم الفني والتقني والمهني، وبين متطلبات واحتياجات منشأة قطاع الأعمال الصغيرة.

2- **دراسة زعينين والعساوي (2006)بعنوان** : تطوير تخصصات التعليم التقني وربطها بسوق العمل وتفاعلها مع المجتمع هدفت الدراسة إلي البحث عن تطوير وربط مخرجات التعليم التقني مع حاجة سوق العمل، ومدي تفاعل هذه التخصصات مع المجتمع وموروثه الثقافي، وكذلك أهمية العلاقة بين هذه العوامل من أجل تطوير مسيرة التعليم التقني ولتحقيق هذا الهدف فقد تم تصميم استبانة لاختبار فرضيات البحث وكان عدد العينة (163) وزعت علي الأساتذة والطلبة ببعض الكليات والمعاهد العليا في ليبيا لاستقصاء آراءهم في ذلك، وأوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة مباشرة بين احتياجات سوق العمل والتخصصات التقنية حيث تعتبر مخرجات التعليم التقني من أهم مدخلات سوق العمل وتعتمد هذه الجودة علي الكفاءات العلمية التدريبية والبنية التحتية والمناهج والاساليب التعليمية مما يساعد علي خدمة المجتمع من خلال تزويد الدارسين بالمعلومات التقنية للاستفادة من الموارد المتاحة في بيئاتهم المحلية وسبل استثمار هذه الموارد وأوصت الدراسة علي ضرورة ربط مخرجات التعليم التقني باحتياجات سوق العمل بالعالم العربي عامة وليبيا بصفة خاصة في ضوء ما تفرضه البيئة المحلية المؤثرة في توصيف طبيعة هذا السوق وذلك كونه مدخلا لتطوير مدخلات وعمليات التعليم التقني في ليبيا .

3- **دراسة أبوراوي (2014):** تم استعراض التعليم الفني وواقع مشاكله في ليبيا وقد أوصى الباحث بالتوصيات الأتية:

1- إنشاء نظام تعليم فني وتدريب مهني موجه لسوق العمل المحلي.
2- إنشاء إطار قانوني لأنظمة التعليم الفني والتدريب المهني.
3- تطوير وتحديث عناصر العملية التعليمية والتدريبية.
4- توضيح سياسات التعليم ورصد موارد مالية من أجل تحسين وضعية الأستاذ، وتوفير المناهج الحديثة الجيدة والمعدات والوسائل التعليمية.

5- تأسيس إدارة قوية وغير مركزية لكي يتمكن التعليم الفني والتقني من التطور التقدم (أبوراوي 2014 : 120 – 131).

4- **أما دراسة محمود (2015):** حاول الباحث التعرف علي مدي تطبيق التخطيط الاستراتيجي في كليات التعليم التقني كما هدفت إلي التعرف علي مدي تطبيق محاور الجودة الشاملة بكليات التعليم التقني كما يراها أعضاء هيئة التدريس فيها كما هدفت الي التعرف علي أثر تطبيق مفهوم التخطيط الاستراتيجي علي محاور الجودة الشاملة بكليات التعليم التقني بالتركيز علي المحاور (توصيف المناهج والنظم واللوائح والوسائط التعليمية وتقنية المعلومات وأعضاء هيئة التدريس)

كما هدفت الدراسة إلي التعرف علي أثر تطبيق مفهوم التخطيط الاستراتيجي علي محاور الجودة الشاملة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس، وتم اختيار عينة عشوائية بلغ حجمها (90) واستخدم الباحث الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وتوصل الباحث إلي النتائج الأتية: -

- أن كليات التعليم التقني تطبق مفهوم التخطيط الاستراتيجي، ومحاور إدارة الجودة الشاملة الخاضعة لاختبار والتحقق المتمثلة في (توصيف المناهج والنظم واللوائح والوسائط التعليمية وتقنية المعلومات وأعضاء هيئة التدريس) حيث كانت نتيجة التطبيق بدرجة متوسطة.
- عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي علي محاور الجودة الشاملة، وقد أوصى الباحث بالآتي:-

1- زيادة الاهتمام بمفهوم التخطيط الاستراتيجي لدي كليات التعليم التقني بشكل خاص ووزارة التعليم الحالي الليبي بشكل عام.
2- زيادة اهتمام بموضوع التخطيط الاستراتيجي ودوره في تطبيق محاور الجودة الشاملة في قطاع التعليم بشكل عام وفي الجامعات الليبية بشكل خاص.
3- إنشاء إدارة التخطيط الاستراتيجي في الجامعات والكليات التابعة للهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني لضمان نجاح التطبيق الفعال للتخطيط الاستراتيجي وربطها بإدارة ضمان الجودة وتقييم الأداء علي العمل المشاركة في صياغة رؤية مشتركة وموحدة (محمود :2015 : 29 – 51).

ثانيا: الدراسات العربية:

1- **دراسة السيد أحمد إبراهيم** 1993: دراسة ميدانية للمتغيرات المجتمعية وانعكاساتها علي منظور بالاتجاهات أولياء الأمور للتعليم الثانوي الفني المؤتمر العلمي الثالث عشر (مستقبل التعليم الفني مصر) جامعة عين شمس وأعدت الدراسة بهدف الإجابة علي التساؤلات الآتية؟ كيف يمكن جعل التعليم الفني والتدريب المهني بالاتجاهات أولياء الأمور، ويزيد من الإقبال عليه إى مدي يمكن تغيير النظرة إليه؟ وتوصلت الدراسة إلى ما يأتي:-

- إن النظرة غير الجاذبة للتعليم الفني والتدريب المهني ما زلت قائمة على الرغم من أنه المصدر الرئيسي لإعداد الأيدي العاملة القادرة على تحمل عبء الإنتاج.
- توعية أولياء الأمور بأهمية التعليم الفني من خلال تنظيم حملات إعلامية في الأجهزة المرئية والمسموعة وتنظيم زيادات لمراكز الإنتاج الصناعي بغرض نشر مفاهيم جديدة عن الابعاد المستقبلية للأبناء الملتحقين به.

2- **دراسة الطراونة** (2000): هدفت إلي التعرف علي العوامل المؤثرة في قرارات طلبة الصف العاشر الأساسي للالتحاق بالتعليم الفني والمهني في المدارس الحكومية في الأردن اشتملت عينة الدراسة علي (649) طالبا وطالبة، وقد تم بناء استبيانه لقياس درجات تأثير العوامل علي قرارات طلبة الصف العاشر للالتحاق بالتعليم الفني والمهني وكشفت نتائج الدراسة عن أن درجة تأثير العامل الاجتماعي كانت هي الأكبر بينما جاءت العوامل المهنية، الاقتصادية التربوية التعليمية، والشخصية بدرجة تأثير متوسطة وضمن المجال الاجتماعي فقد كان أكثر الأسباب تأثيرا في قرار الطلبة بالتعليم الفني والمهني أو عدمه الأسباب الأتية :-

- عدم رغبة أفراد الأسرة الالتحاق بالتعليم الفني المهني.
- اتجاهات أفراد الأسرة الأكاديمية لا تعزز التوجه نحو التعليم الفني.
- اتجاهات المجتمع السلبية نحو التعليم الفني المهني حالة دون تفكير للالتحاق به.

3- **دراسة رمضان السعودي** (2006) تناولت الدراسة معاناة التعليم الفني ونقص الإمكانات البشرية والمادية اللازمة لتنفيذ الخطط المدرسية، وقلة إلمام المديرين بالأنظمة المدرسية، وقواعد عملها، وضعف قدرتهم علي الضبط الإداري: رمضان (2006: 23 – 27).

4- **دراسة شماس** (2010) تناولت وقائع ونتائج مؤتمر: تَحسين الصورة الاجتماعية لتعليم الفني والمهني في دول المشرق العربيً حيث شارك في المؤتمر (83) خبيرا من كل من مصر – الأردن – لبنان – سوريا – وخبراء من الوكالة الألمانية للتنمية الدولية وجاءت أهم نتائج وتوصيات المؤتمر التي أكدت أهمية المبادرات التي من شأنها أن تساهم في تعزيز الصورة الاجتماعية للتعليم الفني والمهني علي النحو الآتي:-

- يمكن للقطاع الخاص أن يساهم في تلبية بعض احتياجات قطاع التدريب بالإضافة إلي نظم التوجيه والإرشاد المهني.
- الحاجة إلي شراكة استراتيجية بين جميع مؤسسات القطاعات ذات الارتباط بالتعليم الفني والتدريب المهني.
- يتوقع من الحكومات وصانعي السياسات قيادة عملية التغيير من خلال إدخال إصلاحات حقيقية علي السياسات والتشريعات ذات صلة بالتعليم والتدريب المهني، وكذلك علي مناهج التدريس والتدريب.
- مازال تعزيز الصورة الاجتماعية الإيجابية نحو التعليم الفني والتدريب المهني والتقني يشكل تحديا يتطلب تدخل من أصحاب القرار وصانعيه في دول المشرق العربي.

5- **دراسة منال حسنين** (2016). استهدفت وضع رؤية مقترحة لتطوير سياسة التعليم الفني بمصر في ضوء تجربة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الرجوع للأدبيات لرصد التحديات التي تواجه التعليم الفني بمصر ومبادرات إصلاحه المتمثلة في مبادرة نظام التعليم المزدوج والمشروع القومي لإصلاح التعليم الفني والتدريب المهني، ومبادرات تطوير الروابط بين التعليم الفني، وسوق العمل وتقديم استراتيجيات لتطوير وإصلاح التعليم الفني، ثم عرض تجربة أمريكا في إصلاح وتطوير التعليم الفني من حيث تطوير إعداد المعلم في التعليم الفني من خلال هياكل جديدة وثلاث استراتيجيات لتطوير التدريب في التعليم الفني، والجمع بين التعليم الفني والتعليم الأكاديمي، وتطوير مناهج التعليم الفني.

6- **دراسة محمد جاد** (2016). تحديد متطلبات تطوير التعليم الفني الصناعي في مصر خلال الرجوع للأدبيات للتعرف علي فلسفة التعليم الفني الصناعي بمصر وأهدافه والجهات المشرفة عليه والهيكل التنظيمي له، وسياسة القبول به، ومعوقات تطويره، وكانت أهم المعوقات ضعف تفعيل دور التوجيه الفني، وعدم استكمال العجز في الهيكل الإداري، وضعف التمويل الحكومي وضعف فاعلية المرصد المصري للتعليم والتدريب والتوظيف، وضعف ثقافة التعليم والتدريب المستمر، عدم تفعيل دور مجالس الأمناء والآباء والمعلمين (جادة 2016ص161.175)

7- **دراسة سلوى قطب** (2017) استهدفت تحديد دور الحكومة في تطوير منظومة التعليم الفني، وربط بسوق العمل من خلال الرجوع للأدبيات لعرض المقصود بالحوكمة، وأهم مؤشراتها ومبادرات مراعاتها في مجال التعليم، وعرض جانب نظري عن التعليم الفني وسوق العمل يتضمن معوقات التعليم وطبقت الباحث استبيانة من إعدادها علي عينة مستواها (536) من المعلمين والمديرين والطلاب من (7) مدارس بإدارتي حلوان والتبين التعليمتين (قطب 2017،ص 107-256)

8- **دراسة محمد ناصف** (2019) مقالة بعنوان تصور مقترح لتطوير تعليم الثانوي الفني في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة تضمنت مجموعة توصيات في سته أبعاد هي: السياسات التعليمية، والمعلمين، المناهج الدراسة، الطلاب، الادارة المدرسية، المجتمع المدني وضع من خلالها أهمية تلك الأبعاد ودورها في تطوير التعليم الثانوي الفني.

ثالثا: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة فريتاكون وروزيز (2005) بينت أن التعليم الفني والتدريب المهني في اليونان آخر ما يلجأ إليه الشباب بالرغم من جهود الدولة المستمرة لرفع التعليم الفني والتدريب المهني كونه خيارا يساوي غيره من الخيارات الأخرى المتاحة للشباب، فعلى الرغم من أن نتائج الأبحاث بينت أن خريجي التعليم الفني والتقني والتدريب المهني يواجهون صعوبات أقل في إيجاد العمل أكثر من غيرهم من خريجي التعليم الأكاديمي العام . Rousseasg 2005

2- دراسةErica field al (2019) تناولت تأثير القبول في البرامج الثانوية المهنية الرسمية علي نتائج سوق العمل في منغوليا، وقد اعتمدت الدراسة علي منهج المسح الاجتماعي مستخدمة الاستبيان الذي طبق علي عينة (8000) خريجا من مدارس التعليم والتدريب التقني والمهني، وخلصت الدراسة الي ان القبول في المدارس المهنية المكتظة في منغوليا أدي إلي زيادة فرص العمل بشكل ملحوظ وزيادة ارباح ويبدوا أن هذا التأثير الإيجابي يرجع إلي اكتساب المزيد من المهارات في مهن محدودة وزيادة كثافة العمل، وزيادة فرص العمل في القطاعات ذات الأجور المرتفعة كما تبين أن تأثير التدريب المهني في منغولية يعتمد علي ظروف سوق العمل .

3- دراسة Tovar ganar Sublett cameron2021 بعنوان كلية المجتمع الوظيفي والتعليم الفني وتوقعات سوق العملً وذلك لتحديد مدي توافق طلاب كلية المجتمع مع التخصصات المعلن عنها مع التوقعات المهنية طويلة الأجل، أجريت الدراسة علي عينة قوامها (6060) طالبا في كلية المجتمع مسجلين في (320) كلية مجتمعية متميزة عبر (44) ولاية أمريكية أشارت

الدراسة ونتائجها إلي أن هناك ارتباط واضح بين اختيار طلاب كليات المجتمع للوظيفة المهنية والتعليم الفني (CTE) وتوقعات سوق العمل كما تبين أن كليات المجتمع مناسبة بشكل خاص لتوفير الدورات الدراسية الخاصة بالتعليم والتدريب المهني اللازمة للاستجابة لنقص العمالة المحلية.

4- دراسة maria Esther oswaidn Eggetal(2021) تحلل الدراسة كيف تؤثر خبرة العمل من التعليم الفني والتقني والمهني علي نتائج سوق العمل، وقد اعتمدت الدراسة علي المنهج المسح الاجتماعي حيث قام مكتب الإحصاء الفيدرالي السويسري (sfso) علي جميع الخرجين من مؤسسات التعليم العالي الرسمية الذي لا تزيد أعمارهم عن (30 عاما) مستخدمة الاستبيان الذي طبق علي عينة قوامها (1039) من خريجي التعليم الفني والتقني المهني، وقد توصلت النتائج إلي أن التعليم الفني والتقني المهني يسهم في تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية للبرامج وزيادة ارتباطها مع المتطلبات التنموية واحتياجات سوق العمل وأن خبرة العمل المكتسبة أثناء التعليم والتدريب المهني تؤدي الي زيادة الأجور بشكل ملحوظ، ولكنها لا تقلل بشكل كبير من احتمالية الحصول علي تدريب داخلي في مرحلة ما بعد التخرج.

من خلال استعراض الدراسات السابقة في مجال التعليم الفني والتقني والتدريب المهني لوحظ قلة الدراسات المحلية، ولكن من خلال الدراسات العربية والاجنبية وجد إجماع علي أهمية التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وضرورة الاهتمام بمؤسساته، وربط التخصصات بقطاعات الانتاج والخدمات والمؤسسات الاقتصادية وتناولت واقع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني، وكذلك وضحت الدراسات أن ثمة أوجه قصور في جميع مكونات المنظومة التعليمية والإدارية والمعاهد والمراكز التقنية لذلك يجب إلقاء الضوء عليها ومحاولة إيجاد حلول جذرية تساعد علي تطوير التعليم الفني والتقني والتدريب المهني لدفع عجلة التنمية والتطور لمواكبة التقدم العلمي والاقتصادي والتكنولوجي من أجل الصالح العام.

المبحث الأول

1 – مفهوم التعليم الفني وأهميته:-

يقصد بالتعليم الفني بأنه شكل من أشكال ومستويات العملية التعليمية التي تتضمن بالإضافة الي المعارف العامة دراسة التكنولوجيا والعلوم المتصلة بها واكتساب المهارات والمواقف والمدارك المتصلة بالممارسات المهنية في شتي قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية (حسن 2012 ص11).

وعرف بأنه: العملية التربوية التي تحوي دارسات التقنيات علاوة على عملية التعليم العام والغرض منها اكتساب وتطوير المهارات والاتجاهات وكل ما ينطوي تحت التعليم العملي وليس النظري فقط، وهي كل ما يخص المهنة في مختلف مناحي الحياة (أبوراوي – 2014 ص125).

وفي مؤتمر اليونسكو في دورته الثامنة عشر سنة 1974م تم تعريف التعليم الفني بأنه: العملية التربوية أليت تتضمن بالإضافة الي التعليم العام دراسة التقنيات والعلوم المرتبطة بها واكتساب المهارات والاتجاهات وكذلك الفهم والمعارف التي تسهم في الطابع العملي للمهنة والعمل في شتي قطاعات الحياة العملية والاجتماعية (محمد :2011: ص10) .

ويعتبر التعليم الفني أحد دعائم خطة التنمية الاقتصادية والقومية حيث إنه يمثل مصدرا أساسيا من مصادر توفير كوادر العمالة الفنية في المجالات المختلفة لتلبية احتياجات سوق العمل فيعمل علي إعداد الخريج إعدادا جيدا من حيث المستوي الفني والثقافي والعملي والسلوكي المطلوب للانخراط في المهنة بكفاءة تجعله متميزا ومطلوبا من جانب سوق العمل (المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا 1999:119/98).

2- أهداف التعليم الفني:-

التعليم الفني كونه نظاما تعليميا يهدف إلي إعداد الأفراد في المستقبل للتوظيف والاستخدام في ميدان الحياة الإنتاجية من خلال اكتساب المعارف والمهارات واتجاهات وعادات العمل الفني بمعني الإعداد المهني المتخصص للوفاء باحتياجات سوق العمل (متولي ،2006 – 1) ووفقا للخطة الاستراتيجية للتعليم ما قبل الجامعة (2014-2030) فإن الهدف العام لبرنامج التعليم الثانوي الفني يتمثل في: -

في إعداد فني ماهر قادر علي المنافسة بالسوق المحلية والإقليمية والعالمية، ويشارك بإيجابية في تقدم ورقي الوطن فالتعليم الفني هو أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق برامج التنمية الشاملة، ودعامة مهمة من دعامات منظومة التعليم حيث يسعي بنوعياته المختلفة الي اعداد القوي العاملة الماهرة اللازمة لخدمة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة لتلبيه احتياجات سوق العمل وتهدف منظومة التعليم الفني الي تنمية القدرات الفنية لدي الدراسين في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والإدارة والخدمات السياحية (الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ، 77:2014) .

3- المهارات المهنية اللازمة لمخرج التعليم الفني بمجال الإنتاج الصناعي:-

تتضمن الالتزام بقواعد الأمن والسلامة المهنية والاستخدام الأمثل للمكائن الرقمية المحسوبة التي يجب أن تتوافر في مخرج التعليم الفني والتدريب المهني بمجال ميكانيكا الإنتاج الصناعي بالمستوي المطلوب ليوافق ما تحتاجه منظمات الاعمال الصناعية (أحمد ومحمد 2012).

- أنواع المهارات المهنية اللازمة للعمالة المهنية بمناطق العمل بشكل عام، لقد تم تصنيف المهارات والاتجاهات المهنية التي يتوقعها أصحاب العمل في العمالة المهنية المدربة بشكل عام من قبل (هلال وآخرون 2011) إلي الآتي:

- القراءة والكتابة باللغة العربية * القدرة علي استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- الاهتمام بالجودة * القدرة علي التركيب دون إحداث خلل.
- الانتاجية العالية * الدقة في التحليل.
- مهارات استخدام الحاسوب
- القدرة علي تعلم مهارات جديدة
- السرعة في الإنجاز

- الطرق اللازمة لإكساب المهارات لمخرجات التعليم الفني والتدريب المهني:

إن الطرق اللازمة لاكتساب المهارات لمخرجات التعليم أثناء فترة التدريب أو حين الالتحاق بالعمل لدي منظمات الأعمال في عدد من الدراسات، وأن يتم توفير مجموعة من النقاط المهمة لكي يتمكن المتدرب، أو العامل من اكتساب وإتقان المهارات اللازمة للمهنة أو العمل الذي يشغله بالاعتماد علي ما جاء في دراسة (أحمد ومحمد2012) ومن أهم الطرق اللازمة لإكساب المهارات لمخرجات التعليم.

ويتم تلخيص الطرق في النقاط الاتية: -

- الموهبة والرغبة في المتدرب أو العامل نفسه.
- الخبرة المهنية المتقنة من خلال الممارسة التي تحسن من إتقان المهارة.
- توفير المعدات والإمكانات اللازمة لإكساب هذه المهارات.
- توفير الجو والمناخ المناسب.
- التعلم والتدريب من قبل مدربين وأصحاب الخبرات متمكنين من تلك المهارات
- استخدام التكنولوجيا في التعليم من خلال توفير بيئات تعليمية أمنة للطلاب لممارسة المهارات المعقدة
- التقييم المستمر والتغذية الراجعة على فترات منتظمة مع تقديم ملاحظات بناءه للطلاب حول ادائهم.
- تطوير مهارات التفكير النقدي والابداعي بالإضافة إلى المهارات التقنية يجب تعليم الطلاب كيفية التفكير النقدي والإبداعي لحل المشكلات والابتكار.
- بالإضافة إلي ضرورة عمل دراسات سابقة لتحديد الاحتياجات اللازمة لإكساب المتدرب، أو الموظف المهارات اللازمة للعمل وأن يتم بالشراكة مع منظمات العمل في سوق العمل.

4- مفهوم سوق العمل:-

يعرفه تقرير منظمة العمل العربية بأنه: الوسط الذي يقوم فيه الباحثون عن العمل بعرض خدماتهم في ضوء مؤهلاتهم وخبراتهم كما يقوم فيه أصحاب الاعمال باستخدام او استثمار هذه الخدمات مقابل شروط معروفة أو يتم الاتفاق عليها (منظمة العمل العربية، 28:2008).

ويمكن تعريفه: إجرائيا بأنه وسط لتلبية احتياجات قطاعات العمل المختلفة من العمالة بكافة مستوياتها، ويعتمد في ذلك علاقة بين متغيرين هما العرض والطلب حيث يشير العرض الي الموارد البشرية المؤهلة القادرة علي العمل ويشير الطلب الي الجهات أو المنشآت او الهيئات التي تشترط مجموعة مواصفات عامة وفنية (متطلبات) يجب توافرها في العمالة المطلوبة لديها.

5- متطلبات سوق العمل:-

مجموعة من المهارات والانشطة اللازمة لتحقيق احتياجات معينة بمعني أن الاحتياجات رغبة يمكن تحقيقها عن طريق المتطلبات فالاحتياجات غاية، والمتطلبات وسيلة لتحقيق هذه الاحتياجات (محمد 2016 :169) ويمكن تعريف متطلبات

سوق العمل إجرائيا بأنها: مجموعة المعارف والمفاهيم والمهارات والقيم والاتجاهات والسلوكيات اللازمة لخريج المدارس الثانوية الفنية (نظام الثلاث والخمس سنوات) للانخراط في سوق العمل بكفاءة واقتدار .

6- متطلبات سوق العمل من التعليم الفني:-

تشهد أسواق العمل الحالية تغيرات سريعة ومتلاحقة نتيجة للتحديات الكثيرة والمتنوعة التي فرضتها الثورة التكنولوجية، وثورة الاتصالات والمعلومات وما لحق بها من تطورات في مجال المنافسة الاقليمية والعالمية والاحتكارات الدولية، وما يتعلق بها من زيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي وزيادة حدة المنافسة بين مؤسسات الأعمال والشركات المتماثلة علي تميز الخدمات والمنتجات في النوعية ورخص الأسعار وخدمة العملاء كل ذلك أدي الي رصد سمات جديدة لمتطلبات سوق العمل من القوي العاملة المؤهلة والمدربة علي القيام بالأدوار والمهام التي تتلائم مع هذه المتغيرات والتطورات ومن أهم هذه السمات ما يلي :-

1- تناقص الحاجة إلى استخدام العمالة اليدوية محدودة المهارة وتزايد الطلب على استخدام الفنيين المهرة

2- زيادة الحاجة إلى عمالة متعددة المهارات لها قدرة على التعامل السريع مع متطلبات التكنولوجيا المتغيرة.

3- الحاجة إلي عمالة مؤهلة ومدربة علي العديد من المهارات التي تناسب متطلبات العصر، ومنها مهارات حل المشكلات والعمل الجماعي (إمام 2014 : 267) .

المبحث الثاني

1- مفهوم التعليم التقني والمهني:-

التقنية أصلها في اللاتينية تكنولوجيا، وتعني عمل شيء ما بإتقان، وبذلك فإن التقنية في مضمونها العام والشامل تمثل التجهيزات الاساليب الفنية اللازمة لإنجاز عمل ما بمهارة والتعليم التقني هو البرامج والخطط المنفذة لأجل تحقيق هذه المعرفة المهارية في مجال ما (قرمان :2001 :15).

كما يقصد بالتعليم التقني والمهني ذلك النظام من التعليم الذي يقدم معارف نظرية وتدريبات عملية موجهة لسوق العمل، ويشمل علي برامج دراسية في كافة مجالات الصناعة والزراعة والفندقة والاقتصاد المنزلي، ويقدم من خلال مؤسسات الدولة (الطويسي: 2013 :19)

وقد عرفت منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم في المؤتمر العام الدورة (31) المنعقدة في باريس 15 اكتوبر – 3 نوفمبر سنة 2001 التعليم التقني بأنه: جوانب العملية التعليمية التي تتضمن بالإضافة الي التعليم العام دراسة التكنولوجية والعلوم المرتبطة بها واكتساب المهارات والمواقف وضروب الفهم والمعرفة المتسمة بالطابع العملي فيما يتعلق بالمهن والعمل في شتى قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية (اليونسكو :2002 :20)

2- التعليم التقني والمهني في ليبيا وأهدافه :-

تشرف وزارة مختصة في ليبيا علي التعليم الفني والتقني تسمى وزارة التعليم التقني والفني، حيث تشرف هذه الوزارة علي 488 مؤسسة موزعة بين 16 كلية تقنية و91 معهد تقني عالي و 381 معهد فني متوسط، وتمنح هذه المؤسسات الشهادات الأتية: - (دبلوم متوسط وهو مستوي العامل المهني، دبلوم التقني العالي وهو المستوي التقني الفني، بكالوريوس تقني مستوي الاختصاص، وأخيرا تم إضافة شهادة الماجستير التقني) وتضم هذه المؤسسات حوالي 133418 طالبا سنة 2013/2012 أكثر من 90% منهم داخل المعاهد العليا والمعاهد التقنية المتوسطة وتقدم هذه المؤسسات تعليما وتدريبا في تخصصات عدة مثل الهندسة والإنشاءات والهندسة الميكانيكية وهندسة التحكم الآلي والحاسوب والزراعة والسياحة والضيافة والصيد البحري.

أما التدريب المستمر فتشرف عليه وزارة العمل والتأهيل، ويقدم التدريب من قبل حوالي 450 مؤسسة خاصة تركز علي دورات تدريبية في اللغة الإنجليزية وتكنولوجيا المعلومات والإدارة، وفي المقابل تدير وزارة العمل والتأهيل (4) مراكز تقدم دورات في البناء والمهن الهندسية وتكنولوجيا المعلومات والادارة واكبر هذه المراكز له فروع في (6) مدن ليبية وتعمل الوزارتان بشكل منفصل، وفي الواقع لاوجود لتعاون ولا تبادل للمعلومات او البرامج التعليمية المقدمة بين الجانبين وكأن التدريب والتعليم لا يمثلان جزءا من النظام نفسه (تورينو: 2014 :5) .

3- أهداف التعليم التقني والمهني في ليبيا :

إن التعليم التقني والمهني هو نوع من أنواع التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي واكتساب المهارات والمعرفية المهنية الذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية من أجل إعداد عمال مهرة في مختلف التخصصات الصناعية والزراعية والتجارية والصحية لذلك يهدف التعليم التقني والمهني إلي :-

1 – إعداد موارد بشرية ماهرة في المجالات الصناعية أو الخدمية (العزاوي).

2- التعليم التقني والمهني لا يخلق الوظائف، ولكنه ذو مردود عال إذا كان وثيق الصلة بالطلب الفعلي علي الوظائف لدوره الفعال في تطوير رأس المال البشري الذي يحتاجه سوق العمل (حلبي 2012 – ص 105).

3- الاهتمام بإنتاجية مخرجات التعليم المهني والتقني خلال فترة الدراسة حيث يتحصل الطالب علي تدريب مستمر بكل مقرر في مواقع العمل أو الورش المصغرة، وبهذا تتأقلم هذه المخرجات مع سوق العمل بعد الانخراط فيه مباشرة.

4- تنمية الوعي الذاتي لقدرات الطلاب الشخصية واهتماماتهم، وتنمية الاتجاهات الايجابية نحو العمل المهني وتنمية الفهم الإيجابي بمكانة العمل المهني (التهامي 2012).

5- تهيئة الطلاب المنخرطين في مجال التعليم المهني والتقني لمواجهة متطلبات التغير التكنولوجي.

6- يهدف التعليم التقني والمهني إلي خلق لغة تواصل بين التعليم الأكاديمي، وواقع الممارسة في سوق العمل مما يذلل المصاعب أمام الابتكارات، والاختراعات الحديثة.

7- يهدف إلي خلق التوافق بين مخرجاته ومكونات الواقع المتاحة لإتاحة الفرصة لتطوير الواقع من خلال الاستفادة من المعرفة النظرية التي يتحصل عليها الطالب في هذا النوع من التعليم.

8- يهدف التعليم التقني والمهني إلى توفير قدرات ومهارات عملية مبنية على أسس علمية بهدف المساهمة فى زيادة الإنتاج، وتخفيض التكاليف والحد من البطالة التي تتواجد بشكل كبير خاصة فى الدول النامية.

9- يهدف التعليم التقني والمهني سد الفجوة بين التعليم الأكاديمي التخصصي الذي يعتمد بشكل كبير على النظرية المعيارية، ومتطلبات الواقع التي تستند بشكل كبير على النظرية الإيجابية لتطوير الواقع فى جميع مجالات الحياة.

كما تتأكد أهمية التعليم فيما أقرته الدول والمنظمات الدولية، ومنها اليونسكو التي أثبتت:-

1- أن التعليم التقى المهني شرط أساسي لدعم البنية المعتمدة للحضارة الحديثة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2- ضرورة إعطاء التعليم التقني والمهني درجة متقدمة من الأولوية في الخطط الوطنية للتنمية وتوفير الموارد المالية المناسبة بوصفها عنصر رئيسيا من عناصر التخطيط.
3- أن يساهم هذا التعليم فى تحقيق أهداف المجتمع، ويقود إلى التعرف على الجوانب العلمية والتقنية للحضارة المعاصرة وأن يكون عنصراً من عناصر نظام التربية المتقدمة والتعليم المستمر ليلائم احتياجات كل بلد.
4- رغم حداثة هذا النوع من التعليم إلا أن الاهتمام به قد جاوز عقوداً ثلاثة، وجاء استجابة لما أقرته مؤتمرات وزارة التربية العرب في بغداد 1964 وطرابلس 1966 ولغاية مؤتمر القاهرة 1994 وقد أقر المؤتمر الأخير في توصياته:

1- توفير فرص متكافئة لبرامج التعليم التقني والمهني للمرأة.

2- تقوية الارتباط بين التعليم العام والتعليم التقني والمهني من جهة، وبين هذا النوع وحقل العمل.

3- الاعتراف المتبادل بشهادات هذا النوع من التعليم بين أقطار الوطن العربي.

4- واقع التعليم الفني والتقني والمهني فى ليبيا :

في سنة 1957 بدأت ليبيا تهتم بالتعليم الفني والتقني العالي ذلك لأهميته على الرغم من أن التركيز فى بداية الأمر كان ينصب علي التعليم الحرفي والتلمذة الصناعية إلا أن الاهتمام بدا يتزايد فى ليبيا خاصة فى العقدين الأخرين من القرن العشرين حيث ظهر الكثير من المؤسسات التى يمكن أن تصنف ضمن التعليم الفني والتقنى العالي تمثلت فى مجموعة من المعاهد العليا والمراكز الفنية المتخصصة التى تسعي إلى توفير مجموعة من التخصصات المهنية فى مجال الأعمال المالية الإدارية والحاسوب والهندسيات والالكترونات، حسب بعض الدراسات فإن عدد منتسبي هذه المعاهد والمراكز يزيد عن 100 الف طالب (أبوراوي 2014) ووصل عدد هذه المعاهد حسب بيانات الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق حتى سنة (2001) إلى حوالى (101) معهدا منها ما يعادل (10.9%) معاهد تجارية أي حوالى (11) معهداً في حين المعاهد الصناعية تمثل

72.3% من مجموع المعاهد أى ما يعادل (73) معهداً، وجاءت المعاهد الفنية بنسبة (16.8%) أي ما يعادل (17) معهداً رغم هذا العدد الكبير نسبيا من الطلاب المنخرطين في المعاهد الفنية والتقنية إلا أن نسبتهم لا تزيد عن 13% من الطلاب المسجلين فى التعليم العالي.

رغم اهتمام ليبيا بالتعليم المهني والتقني والفني إلا أن التعليم الأكاديمي مازال يستقطب معظم الطلاب، ومقارنة ببعض الدول العربية ما تزال ليبيا أقل اهتماما بهذا المجال من التعليم، حيث أن نسبة الطلاب المنخرطين فى التعليم التقني في كل من تونس والعراق وعمان تمثل من 20 - 25 % من إجمالي الطلاب المسجلين فى التعليم العالى إلا أن الاهتمام بالتعليم التقني في الدول المتقدمة يظهر أكبر بكثير من الدول العربية حيث مثلت هذه النسبة 44% فى أمريكا ، 52% فى كندا (المؤتمر العربى الاول لتشغيل الشباب - 2009).

ومع هذا فإن التعليم الفني والتقني والتدريب المهني فى ليبيا يمر بظروف صعبة تجعله غير قادر على تحقيق الأهداف المنوطة به التى من أهمها الحصول على موارد بشرية لديها المهارات والاحتراف المهني والتقني والفني وقادرة على التألف والتأقلم مع مشاكل الواقع وتحقيق أعلى انتاجية ممكنة بأقل تكلفة.

ومن بين هذه الصعوبات ما أشار اليه تقرير لجنة تورينو سنة (2014) تحت إشراف مؤسسة (التدريب الاوروبية (FTF) و برعاية الإتحاد الاوروبي تورينو2014) وهي:

1- النظرة الدونية التى يتعرض لها التعليم المهنى والحرفي والتقني من فئات المجتمع المختلفة على اعتبار هذا النوع من التعليم ينخرط فيه في الغالب الطلبة المتعثرين فى دراستهم فى مرحلة التعليم الأساسي، أو المتوسط والذين لم يتحصلوا على نسب نجاح عالية تمكنهم من الانخراط فى الدراسة الثانوية أو الجامعية.

2- عدم قبول الليبيين لعدد كبير من المهن التى يعتمد عليها التعليم الحرفي والتقني والمهني على اعتبار أنها مهن تنفيذية فى المستويات الإدارية الدنيا كما أن كثيرا منها يقوم على الجهد العضلي الذي يحتاج إلي جهد كبير وارتباط فترات طويلة بالعمل بعكس بعض المهن الإدارية الأخرى التى لا يؤثر ضعف الالتزام على إنجازها.

3- انخفاض الإقبال على التعليم الفنى والتدريب المهنى نتيجة للثقافة السائدة فى المجتمع الليبي حيث يحبذ أولياء الأمور توجيه أبنائهم لمواصلة تعليمهم العالي بالكليات الجامعية.

4- تدني مستوى كفاءة الخرجين من مراكز التدريب الأساسي والمعاهد المهنية والعليا بسبب ضعف الترابط مع احتياجات سوق العمل وضعف التدريب أثناء الدراسة.

5- المناهج الدراسية القديمة فى كافة الاختصاصات بالمعاهد المهنية المتوسطة، وعدم تحديثها بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل فى ليبيا.

6- النقص فى التدريب الميداني العملى فى المصانع وقطاعات العمل قبل التخرج لضعف العلاقة والتنسيق مع أصحاب الورش والمصانع أو مؤسسات الدولة المختلفة (مجلس التخطيط الوطني – 2013).

7- ضعف أداء أعضاء هيئة التدريس، وعدم تطوير مهاراتهم ورفع كفاياتهم التدريسية والتدريبية (فرحات وآخرون 2014) .

8 - ضيق مساحة التعليم الفنى والمهني ومحدودية أنواعه وتخصصاته، رغم التوجيهات الجادة فى السنوات الأخيرة لتوسيع التعليم الفنى والمهنى من قبل وزارة التعليم ومن قبل الكليات كمجهود ذاتى (المغربى والودان 10:2009).

9- عدم استقرار الهيكلية الإدارية وجهات الإشراف على قطاع التعليم التقنى والمهنى.

10- تدني البنية التحتية لبعض المؤسسات التعليمية افتقارها إلي الشروط الصحية الواجب توافرها، لأنها فى الأصل مدارس ابتدائية (مجلة القوة العاملة - طرابلس – 2005).

5- التجارب الدولية فى التعليم الفني والتقني والمهني :

يلقي هذا الجزء الضوء على تجارب بعض الدول في مجال التعليم الفني والتقنى والمهني، وذلك بهدف الاستفادة من هذه التجارب فى تطوير التعليم الفني والتقني والمهني فى ليبيا وتفعيل دوره فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية (خليفة - 2010). تهتم الدول المتقدمة ببرامج التعليم الفني والتقني والمهني لاعداد المهارات الفنية التى تتأثر نوعيتها واعداد مخرجاتها وفقاً لمستوى التطورات التقنية فى إنتاج السلع والخدمات، وتأهيل العاملين لمهارات فنية جديدة فالتغير في التقنيات المستخدمة فى

الصناعة يرافقها تغير فى المهارات المطلوبة لإدارة هذه الصناعة مما يتطلب إعادة تأهليهم ،وفيما يلى هذه التجارب خصوصا فى الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا واليابان والسعودية وكوريا الجنوبية وماليزيا، وقد تم اختيار هذه الدول لانها قامت بإجراءات فاعلة لتطوير منظومة التعليم الفني والتقني والمهني وأسست لنظام شراكة فاعلة بين شركائها الاجتماعيين (جويلس، 2011).

- الولايات المتحدة الأمريكية (USA)

لعل ما يؤكد اهتمام الولايات المتحدة بقطاع التعليم الفنى والتقني والمهني ما ورد فى رسالة بعثت بها جمعية التعليم والتدريب المهني والتقني الأمريكية إلى الرئيس الأمريكي باراك أوباما حيث قال رئيس الجمعية : فكما تركز الآن على تحسين واستدامة اقتصاد الأمة فأننا نرجو أن تنظر بعين الجدية إلى قيمة التعليم المهني والتقني فى مجابهة التحديات الاقتصادية التى تواجهها الأمة (الوريكات وعبده , 2009 ص 298) أن أهم ما يميز مؤسسات القطاع الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية أنها تعمل على :

1- توفير فرص تدريبية للتلاميذ والمتدربين والمشاركة فى المراقبة والإشراف على تدريبيهم فى مواقع العمل وتوجيههم وتقويم أدائهم
2- المشاركة فى تحويل برامج التعليم فضلا عن المساهمة فى إعداد وتنفيذ وتحويل معايير المهارات الوطنية لغرض تدريب. وتأهيل التلاميذ ومدربي مراكز التعليم والتدريب المهني التقني.
3- المشاركة الواسعة فى تخطيط وإعداد البرامج وصياغة المناهج الدراسية والبرامج التدريبية وتنفيذها (الوريكات وعبده 2009)

- المانيا:-

تجلس المانيا على قمة الهرم العالمي فى قطاع التعليم الفني والمهني والتقني فهي متميزة من جهة أن فيها أعلى نسبة ملتحقين في هذا القطاع، ومن جهة أخرى إشراك القطاع الخاص في نظامها التعليمي والتدريبي، وتستمر بتقديم ما يسمى التعليم المزدوج (Dual system) نظام التلمذة المهنية) ويمكن تلخيص واقع مشاركة القطاع الخاص في المانيا بالاتي (جويلس ، 2011)

1- الشراكة فى رسم سياسة التعليم والتدريب الفني المهني والتقني، وتخطيط برامجه وتنفيذها .
2- قيام سوق العمل بتوفير المؤشرات التى بموجبها تحدد العلاقة الكمية بين طبيعة الاحتياجات من جهة والتعليم والتدريب الفني والمهني والتقني من جهة أخرى، كما أن متطلبات التشغيل فى مؤسسات أصحاب العمل هى ما يحدد الجانب النوعي لهذا التعليم والتدريب.
3- يتولى القطاع الخاص من حيث المبدأ تمويل التدريب فى مواقع العمل، وغالبا ما يتم التمويل من خلال (صندوق التمويل) ، الذي تتعاون فيه الدولة مع القطاع الخاص.

- اليابان :-

تعمل الحكومة اليابانية على معالجة النظرة الدونية من قبل الناشئين نحو العمل فى الصناعة خاصة الصناعات الإنتاجية وتعمل على توفير أجهزة ومعدات المدارس ومراكز التعليم والتدريب المهني، وتقديم خبرات سوق العمل لاستثمارها فى تطوير المناهج والبرامج الدراسية والتدريبية والمساهمة فى تنفيذها، توفير فرص التدريب الميداني للتلاميذ والمتدربين فى مواقع العمل وتوفير حوافز اقتصادية للمتدربين من خلال اختيار المتميزين بإنجازاتهم، وتوظيفهم، وتدريب وتطوير كفاءة اداء المعلمين والمدربين العاملين فى مراكز التعليم والتدريب المهنى، وخاصة الذين يقومون بتعليم التقانات الحديثة (التميمي 2009).

السعودية :-

يتم تقديم خدمات التدريب المهنى من خلال مؤسسة للتعليم الفني والتدريب المهني، وقد تم جمع كافة المراكز التابعة للوزارات وأصبحت تبعيتها لهذه المؤسسة، وتقدم المؤسسة العديد من الخدمات تشمل التدريب المهنى، وعمل دراسات وأبحاث عن التدريب المهني وهناك مجلس إدارة مشكل من عدد من الوزارات يرأسه وزير العمل، وقد بلغ عدد المعاهد التى تقدم خدمات التدريب المهني من كافة الأطراف فى العام (2006) نحو (676) معهداً سواء حكوميا أو أهليا (خليقة : 2010).

ويشكل لهذه المؤسسة مجلس إدارة برئاسة وزير العمل ونائبه يكون محافظ المؤسسة، وعضوية ممثلي وزارات آخرين وممثلى قطاعات العمل المختلفة الذين تصدر بهم موافقة مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل بالتشاور مع الغرف التجارية والصناعية، أما الناحية القانونية فيتم تنظيم التدريب المهني من خلال نظام العمل السعودي لسنة (2005) : إذ أشار إلى تأهيل العاملين لدى صاحب العمل وتدريب العاملين السعوديين، ويحق لوزير العمل ان يلزم المنشأت التى يحددها

بقرارات منه بقبول عدد أو نسبة محددة من طلاب الكليات والمعاهد والمراكز وخريجيها بهدف استكمال الخبرة العملية وفق الشروط والأوضاع ومكافأة المتدربين التى يحددها اتفاق عقد بين الوزارات وإدارة المنشأة المعنية (Ministry of Labor 2010).

إضافة إلى ذلك تم تشكيل (22) مجلس للتعليم الفني والتدريب المهني فى المناطق والمحافظات، وتضم هذه المجالس فى عضويتها مدراء الوحدات التدريبية، وممثلي وحدات التدريب المشترك والتدريب الأهلي وخدمة المجتمع التابعة للمؤسسة بالمنطقة أو المحافظة، ويرأس المجلس عميد الكلية التقنية فى المنطقة أو المحافظة.

وتهدف هذه المجالس إلى الإشراف العام والمتابعة لسير العملية التدريبية فى الوحدات التدريبية الحكومية والأهلية الممثلة بالمجلس والاستغلال الأمثل لمنشأت التدريب (خليفه 2010).

تجربة كوريا الجنوبية:

يقوم التعليم في كوريا الجنوبية على اكتساب المهارات وتنميتها وصياغة ثقافة الطلاب صياغة حديثة تناسب العصر كما يعتبر التعليم الرافد الرئيس لكل عمليات التنمية، ومن الدعائم الرئيسية التي يرتكز عليها نجاح نظام التعليم في كوريا الثقافة القيمية الاجتماعية التي تحترم العلم والعمل وتتفانى فيهما ويوجد ثلاثة انواع من المدارس الثانوية العامة، والمهنية والملحقة بشركات صناعية وفى النوع الثالث يدرس الطالب سنتين في المدرسة ثم يلتحق بمصنع معروف للعمل والتدريب لسنة واحدة بأجر، ويتخرج بعدها بشهادة تؤهله للمهنة. ولاهتمام الدولة بالتعليم التقني أنشاء المعهد الكوري لأبحاث التعليم والمهني و التدريب لأجراء البحوث في هذا المجال ودعم السياسات الحكومية مما أدى إلى زيادة الإقبال على التعليم التقني والفني حيث بلغت النسبية نسبة الملتحقين بالكليات المتوسطة ومعاهد التقنية 32% من المسجلين في التعليم العالي [منتدى الرياض الاقتصادي [1433]

تجربة ماليزيا:

يبدأ الاهتمام بالتعليم الفني والتدريب التقني في المرحلة الثانوية العليا، وتسعى إلى التأكيد على تناسق التعليم العام والتقني والمهني والعالي لكل برامجها وتخصصاتها مع متطلبات سوق العمل المتغيرة وزارة التعليم (2000 م) ويضم التعليم المهني مجالين من مجالات الدراسة المهنية هما :-

1- التعليم المهني العام، ويؤدي إلى تقديم اختبار شهادة التعليم الماليزية - المهنية - تمكن الطلبة من مواصلة الدراسة في الكليات التقنية والمعاهد التعليمية الأخرى.

2- التدريب على المهارات: يعد هذا المجال الطلبة لتقديم الاختبار الذي يعقده المجلس الوطني لشهادة الحرف والتدريب الصناعي (منتدى الرياض الاقتصادي 1433) تشير هذه التجارب إلى أهمية التكامل بين الحكومة والشركات بالإضافة الى تكييف البرامج التعليمية مع احتياجات سوق العمل لضمان نجاح التعليم الفني والتقني والمهني.

كما يتميز التعليم والتدريب الفني والتقني في الدول المذكورة في هذه الدراسة وغيرها من الدول المهتمة بالتعليم والتدريب التقني والمعني بميزات عدة :-

1- مرونة التعليم والتدريب المهني والفني بحيث يتيح للمواطن المشاركة فى البرامج التدريبية وفقا للوقت الذي يناسبه.
2- تغيير الثقافات والقيم التي تشكل قوى شد تؤثر على واقع التعليم الفني في وجهته كما تؤثر على اتجاهات الأفراد نحو تخصصاته.
3- يساهم القطاع الخاص في تحويل التعليم والتدريب الفني بالهبات والمساعدات المالية أو المادية مثل الأجهزة والمعدات للتقنيات الحديثة أو دفع أجود تدريب المدربين لزيادة تأهيلهم.
4- النظر إلى التدريب التقني كونه جزءا لا يتجزأ من المنظومة التعليمية المتكاملة على المستوى الوطني، وربط تطوير التعليم والتدريب الفني بالإصلاح التربوي الشامل الذى يبدأ من مرحلة رياض الأطفال بل وفتح المجال أمام الملتحق بالتعليم الفني لإكمال دراسته العليا.

المبحث الثالث

1- التحديات والصعوبات التي تواجه التعليم الفني والتقني والمهني في ليبيا.

يعاني نظام التعليم الفنى والتقنى المهني من عدة معوقات تحول دون قيامه بدور فاعل فى الاقتصاد الليبي، منها ما يتعلق بقدرة المؤسسات التدريبية على تقديم الخدمات المميزة للمنتسبين إليها، ويمكن إجمال التحديات والمعيقات بما يلى:

1- برامج التعليم والتدريب:-

تتعدد وتتشابه أوجه القصور والمشكلات والصعوبات التى تواجه التعليم والتدريب فى ليبيا والوطن العربي رغم الجهود الجدية التى بذلتها الدولة الليبية لتطوير أنظمة التعليم عامة والتعليم والتدريب الفنى والمهنى خاصة وعلى الرغم من الإيجابيات الملموسة مثل تحقيق المساواة التامة فى فرص التعليم والعمل لجميع الفئات، ومجانية التعليم والتدريب وانتشارها فى مناطق ليبيا وتوفير البرامج الملائمة للمرأة والفئات الخاصة وفتح المجالات أمام مؤسسات التعليم والتدريب الحر وعلى الرغم من الميزانيات المالية الضخمة التى صرفت على عناصر العملية التعليمية والتدريبية من مباني وتجهيزات وبرامج وكوادر تدريسية إلا إن برامج التعليم والتدريب ما زالت قاصرة عن تحقيق المستهدف من خريجيها، ولم تصل إلى المستوى المطلوب من الكفاءة والقدرة لشغل سوق العمل الحالى.

ومن أهم التحديات وأوجه الضعف لبرامج التعليم والتدريب الفني والتقني والمهني ما يلي :

- عدم توفر المعلومات والبيانات المفصلة عن احتياجات سوق العمل الفعلية الحالية والمستقبلية ومواقع الإنتاج مما يؤدى الى ضعف إعداد برامج التعليم والتدريب التقني والمهني وارتجاليتها.
- قصور التوجيه الفني والتربوى للطلاب والمدرسين والمدربين.
- ضعف الإدارة التعليمية والتدريبية، وعدم قدرتها على تطوير وتحسين إدارة المؤسسات.
- انعدام الخدمات الاستشارية والإرشادية والتوجيهية التى تدعم التعليم والتدريب والإنتاج.
- عدم توفر برامج تعليمية وتدريبية مرنة ومتعددة المستويات بحيث تناسب جميع الفئات.
- تدني مستوى كفاءة التدريب، وعدم مواكبته للتطور التكنولوجي المتسارع لسوق العمل والإنتاج.
- الافتقار للتخطيط العملي المدروس للتوزيع الجغرافي في المؤسسات التعليم والتدريب من حيث الكيف والكم وفقا لحاجة كل منطقة وحاجة السوق الفعلية لكل بيئة وملائمتها له.

2) **العلاقة بين مؤسسات التعليم والتدريب وسوق العمل والقطاعات الانتاجية** : بالرغم من ان مصالح القطاعين العام والخاص غير متضاربة وتحقق مصلحة كل منها بمساعدة الثاني إلا أن الشراكة بينها شبه معدومة فعلى الرغم من أن نجاح مؤسسات التعليم والتدريب يقاس من خلال قدرة مخرجاته على تلبية احتياجات سوق العمل من حيث الكيف والكم وكفاءة سوق العمل تكمن فى قدرته على استيعاب مخرجات برامج التعليم والتدريب وتوفير الظروف المناسبة لاحتوائها وجعلها قوى بشرية فاعلة إلا أن التنسيق بين الطرفين لا وجود له وقد ازدادت الهوة بين القطاعين اتساعاً خلال السنوات القليلة السابقة نتيجة لعدة عوامل سلبية من أهمها :

- عدم مساهمة أرباب العمل ومسؤولي مواقع الإنتاج فى وضع السياسات ورسم الاستراتيجيات وصياغة برامج التعليم والتدريب.
- عدم توفر البيانات والمعلومات المحددة والدقيقة عن متطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية من القوى البشرية وتخصصاتها ومؤهلاتها.
- الاعتماد على المورد النفطي خلال السنوات الماضية أدى إلى تدهور التنمية الاقتصادية والإنتاجية وانعدام مشاريعها وتذبذب أسعاره أثر بشكل سلبي على تنفيذ خطط التنمية المستهدفة.
- ضعف القدرة الاستيعابية لسوق العمل بسبب ضعف النشاطات الاقتصادية والإنتاجية وتذبذب معدلات النمو فيه.
- رغم معاناة مؤسسات القطاع العام فما زال يعول عليها لتوظيف الخريجين وإدارة المشروعات والمؤسسات والمنشأت الاقتصادية التى أصبحت عبئاً ثقيلا عليه.
- عدم التخطيط والمرونة فى تنقل وتوزيع القوى العاملة في مواقع العمل المختلفة تسبب فى نقص بعض المهن فى مناطق مع توافر فائض فى مناطق أخرى.
- تزايد الطلب على التعليم الجامعي بسب النظرة التقليدية للمجتمع الذى مازال يفخر ويتباهى اجتماعيا بنيل أبنائه للشهادة الجامعية رغم أن مناهجه الأكاديمية وأساليب تطبيقها التقليدية أدت إلى تكديس خريجيه فى الوظائف الإدارية والمكتبية بقطاعات ومؤسسات الدولة وهجر المهن اليدوية والإنتاجية.
- التزايد الملحوظ فى نسبة عدد السكان فى سن الشباب أدى إلى نمو كبير فى أعداد الطلاب فى مراحل التعليم والتدريب مما استدعى متطلبات مضاعفة من مؤسسات التعليم والتدريب وتسبب فى تدني مستوى خريجيه، وتراجع امكانياته وفعالياته وأدائه (نبيل مرزوق - تونس / 2002).

3 انتقال تبعية التعليم التقني والمهني بين عدد من الوزارات فأحيانا يتبع وزارة العمل وأخرى يتبع وزارة التعليم وفى أحيان أخرى خصص له وزارة خاصة للتكوين والتدريب وأخيراً أصبح التعليم التقى والمهنى والفني تشرف عليه وزارتان الأولى وزارة التعليم العالي المعنية بالجانب التعليمي حيث تشرف من خلال هيئة التعليم التقنى - على (488) مؤسسة للتعليم التقني

والمهني والثانية وزارة العمل التى تعتني بالتدريب المستمر، وهذا بدون شك لم يوفر الاستقرار لهذا النوع من التعليم وشتت الجهود التي كان من الممكن الاستفادة منها فى تحقيق الأهداف المرجوة.

4- تقصير مؤسسات التعليم الفني والتقني والمهني، وضعف جودة مخرجاتها، وعدم تحقيق المستوى المطلوب بين هذه المخرجات وواقع الممارسة المهنية، وعدم حصول مخرجاته على المهارات والقدرات المطلوبة من المهن فى سوق العمل زاد من الصعوبات التى تواجه التعليم التقنى والمهنى والفني.

5 غياب المعايير التدريبية أو على الأقل فقدانها للشفافية حيث يصعب على حامل المؤهل التقنى والمهنى والفنى الاندماج في سوق العمل بفعالية لذلك يجب علي مؤسسات العمل الوقوف على المعارف والاتجاهات والمهارات التى يتقنها الخريج

6- عدم توافر التجهيزات والإمكانات اللازمة للتدريب داخل مؤسسات التعليم التقني والفنى والمهنى، كل هذا لعب دوراً غير مرغوب فيه في مجال التعليم التقنى والفني والمهنى.

7- لا توجد عمليات علمية واضحة ورصينة لترجمة احتياجات سوق العمل إلى معايير للمؤهلات ثم إلى مناهج وأخيرا إلى دروس وتطبيقات على الرغم من أن مركز ضمان الجودة والمعايير المهنية التابع لوزارة العمل كلف بإعداد المعايير المهنية الوطنية إلا أنه لم ينجح فى القيام بذلك، وفى غياب هذه المعايير فإن مؤسسات التعليم التقنى والفني والمهني تقوم بصياغة معاييرها الخاصة بها بطريقة غير منظمة، والارتكاز على رؤاها الفردية.

8- ضعف علاقات التعليم الفنى والتقنى والمهني مع الأطراف الفاعلة فى سوق العمل اثرت على صورته وكأن لها الأثر السيئ على جودة مخرجاته اذ لا يوجد تنسيق فعال بين مؤسسات التعليم التقنى والفنى والمهني والمؤسسات الصناعية والإنتاجية والخدمية المختلفة وأن التقليل من العلاقات المبنية بين هذه المؤسسات، وممثلي سوق العمل فهي وليدة مبادرات فردية من قبل الإطار التدريبي أو مديري المؤسسات تفتقد للديمومة وهذا يؤدي إلى ضعف التعاون مع ممثلي سوق العمل، وندرة المعلومات والمعيطات حول هذا السوق وهذا يجعل نظام تعليم التقني ومهني الفني في عزلة تامة عن سوق العمل والاقتصاد.

وعلى الرغم من تلك السلبيات والمعوقات والصعوبات، وضعف العلاقة بين مؤسسات التعليم والتدريب وسوق العمل إلا أن الدولة الليبية تسعى حاليا بجهود جادة لتوثيق العلاقة، ودعم الطرفين لزيادة التعاون بينهما وليتمكن كل طرف من أداء مهامه بكفاءة وجدارة للوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة التي تحقق رفاهية الفرد المجتمع لذلك يجب العمل على وضع حلول جذرية من خلال وضع رؤية مستقبلية لأوضاع التعليم الفني والتقني والمهني في ليبيا في ضوء احتياجاته الحالية والمستقبلية .

2- أهم المقترحات التي تسهم فى النهوض بالتعليم الفني التقني والمهني والوفاء باحتياجات سوق العمل :

اتسعت الفجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، ولو تم فحص التجارب العربية والعالمية لوجدنا أكثرها فى القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام فالقطاع الخاص هو الأكثر فعالية، لأن جودة مخرجاته تضمن له تحقيق الأرباح من خلال زيادة إقبال المتدربين على مؤسساته أما القطاع العام من الحكومة بغض النظر عن عدد المدخلات ونوع وجودة المخرجات، من هنا لابد من إصلاح مؤسسات التعليم الفني والتقني والمهني من خلال جذب القطاع الخاص فى العديد من التخصصات، ويترافق مع ذلك إصلاح شامل للمناهج والبنية التحتية ونظم التعليم والتدريب وعدم الاعتماد على التمويل الحكومي وتشجيع القطاع الخاص لإدارة منظومات هذا التعليم والتنوع بنظمه الدراسية والبحث المستمر عن الحوافز المعنوية والمادية ليكون تعليم جاذبا للشباب والمراجعة المستمرة لمناهجه وأساليب وطرق التدريب والعناية بإختيار المدربين والمشرفين باعتبارهم أداة أساسية فى تنمية وتطوير العمالة (محمد أحمد : 2014)

- في هذا الصدد أكدت دراسة Fadip E-O, Obianetal (2021) أن أهم المقترحات التى تسهم فى تطوير التعليم التقني تتمثل فى دور الحكومة فى توعية المواطنين وتوجيههم من خلال وسائل الإعلام حول أهمية التعليم والتدريب التقني والمهني، وتحسين مستوى مدارس التعليم والتدريب التقني فى الدول ومراجعة المناهج الدراسية ليتماشى مع تطوير التكنولوجيا في القرن الحادي والعشرين، ويجب أن يكون التدريب وتطوير المعلمين والمتدربين تمريناً مستمراً على حساب المؤسسة التعليمية لتزويدهم بالمعرفة والمهارات لأداء مهامهم بفعالية

كما أكدت دراسة الأيوبي (2008) على وضع الآليات للتعليم الفني والتقني والمهني لكي يتوافق مع احتياجات سوق العمل وتلخصت دراسته في النقاط الآتية :

1- ضرورة وضع خطة إستراتيجية لتطوير التعليم المهني والتقني خلال السنوات القادمة تتجاوب مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل ومتطلبات ممارسة المهنة واحتياجات الوظيفة.

2- إعداد دراسة تقويمية لأوضاع سوق العمل المحلية والدولية لتحديد مستويات العرض بمختلف تخصصاته الحالية لممارسة المهنة بكفاءة وفعالية وفقا لمتطلبات سوق العمل.
3- الاستعانة بتجارب الدول الأخرى فى مختلف جوانب ومجالات التعليم المهني والتقني، وتحليل أسباب ونتائج تلك التجارب والوقوف على العناصر المهمة التى عرفتها تلك التجارب والاستفادة منها لتطوير المعايير القياسية والمرتكزات الارشادية لإجراء المقارنات الموضوعية.
4- ضرورة مشاركة القطاع الخاص في تخطيط وتصميم المناهج الدراسية، وتنفيذ برامج وأنشطة التعليم الفني والتدريب المهني وتوفير فرص التدريب العملي الميداني والمساهمة فى ايجاد فرص عمل للخريجين.
5- تجديد وتطوير المناهج التعليمية للتعليم الفني والتقني والتدريب المهني بمفاهيم وحقائق حديثة وجعلها أكثر استجابة وديناميةلحاجات الأفراد والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ومطالب الثورة المعلوماتية والإتصال.
6- توفير وتحسين الكفايات التعليمية والتدريبية والإشرافية والإدارية كما وكيفاً لمؤسسات التعليم الفني والتقني والتدريب المهني.
7- ينبغي عمل تقييم ذاتي لجميع التخصصات وفقا لمعايير الهيئة الوطنية للجودة والتوعية للوقوف على نقاط القوة والضعف فى تلك التخصصات.

فى ضوء ما سبق: يتضح أن التعليم الفني والتقني والمهني أحد أهم الركائز الأساسية فى تحقيق التنمية الاقتصادية وأنه أداة استثمار تحقق عائداً للفرد والمجتمع، ولضمان تحقيق ذلك لابد من اتباع خطوات مهمة أهمها: وجود نطاق واسع من المعرفة والمهارات فى سوق العمل وتدريب الطلاب على المهارات العلمية التى تساعدهم على التعامل مع التطورات الحديثة من حولهم، وأيضا إدخال الجوانب الفنية والمهنة فى تعليمهم وإعادة التوازن بين الجانب النظرى والتطبيقي وتوفير الدورات التى تساعدهم على تطوير مهاراتهم بحيث تكون منسجمة مع التقنيات الحديثة وأخيرا توفير فرص التدريب المهني للمرأة بما يتناسب مع قدراتها ومهاراتها .

3- الغرض من تطوير التعليم الفني والتقني والمهني في ليبيا :-

إن تطوير التعليم الفني والتقني المهني فى ليبيا له عدة أغراض إستراتيجية تهدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد ومن بين هذه الأغراض :-

1- تلبية احتياجات سوق العمل التعليم الفنى والتقنى المهني بإعداد كوادر مؤهلة للعمل فى مختلف القطاعات الصناعية والخدمية والزراعية مما يسهم فى تقليص الفجوة بين المهارات المطلوبة في سوق العمل والكفاءات المتاحة.
2- الحد من البطالة :- من خلال توفير تدريب عملي ومهارات مهنية تساهم في تخريج أعداد كبيرة من الشباب المؤهلين لسوق العمل العمل مما يساعد على تقليل نسبة البطالة فى البلاد.
3- تحقيق التنمية المستدامة :- تطوير التعليم الفني والتقني والمهني يسهم فى تحسين الاقتصاد المحلي فى خلال دعم القطاعات الإنتاجية المختلفة، وتعزيز التنمية المستدامة.
4- تشجيع ريادة الأعمال :- التعليم المهني يساعد الشباب على اكتساب المهارات اللازمة لإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة مما يعزز روح الابتكار.
5- رفع مستوى الإنتاجية والكفاءة :- من خلال تقديم تعليم عالي الجودة ومواكب للتطورات التكنولوجية لتعزيز قدرات العاملين ورفع مستوى الإنتاجية في مختلف القطاعات.
6- تعزيز دور التعليم فى المجتمع :- التعليم الفنى والمهني يسهم في خلق مجتمع أكثر وعياً ومهارة حيث يلعب التعليم دوراً حيوياً في تحسين مستوى معيشة الأفراد، وتنمية المجتمعات المحلية (مقدادي ، 2007).

تطوير هذا القطاع في ليبيا يعد استثمارا مهما لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل.

المبحث الرابع:

1- التعليم الفني والتدريب المهني فى الوطن العربي:-

تعتمد الدول العربية على استيراد وسائل الإنتاج من مصادر غير عربية، وتلك الوسائل تحتاج إلى تركيب وتشغيل، وقلما تجد فى العمالة العربية من يستطيع تركيب وتشغيل تلك الوسائل، وإن وجد من يقدم على ذلك العمل فإنه ليس بالمستوى المطلوب؛ لان ذلك العمل يتطلب عدد من المهارات الحديثة مما يضطرها إلى جلب قوى غير عاملة - غير عربية من البلدان المصنعة، وهذا يتطلب عمل جاد لاستيعاب المتغيرات بسوق العمل وذلك بأعداد قوى بشرية فنية قادرة على التعامل مع التقنية الحديثة والعمل على انشاء مؤسسات لتدريب الشباب العربى فنيا ومهنياً وعمل وإعداد البحوث العلمية فى حقل العلوم الفنية والمهنية التطبيقية لكى تتمكن من الولوج بمجال التصنيع مواكبة التطور التكنولوجي الحالى (قرناص 2012) والتعليم الفني والتدريب المهنى فى الوطن العربي خصائص عدة وقد وضعها (التميمي (2009) فى الآتى :-

1- تعدد الحاكمية فى القطاع العام وغياب المنافسة بالمخرجات .

2- عدم وجود إستراتيجية وسياسة وطنية فى معظم الدول العربية وإن وجدت في أغلب الأحيان لا يتم تقويمها، وقياس أدائها وتصحيح الانحرافات.

3- ضعف المرونة فى النظم التعليمية عدا الأردن ولبنان والجزائر.

4- ضعف الإقبال على التعليم الفني والتدريب المهني ونظرة المجتمع السلبية إليه.

5- يعتمد تمويل التعليم الفني والتدريب المهني على الحكومات .

6- نمطية التخصصات والمناهج التدريبية ومحدودية البرامج التدريبية التي تنفذ لصالح حقل العمل، وهذا يعني أن مخرجاتها تعد لأكثر من مهارة فى مجال التخصص، وهى ميزة حميدة إلا أنها تحتاج إلى تدريب ومديرين ومدربين جيدين.

7- أغلب مدخلات التعليم الفني والتدريب المهني من التخصصات الإنسانية في معظم الدول العربية.

8- محدودية القدرة على بناء المدربين لمواكبة المستجدات التقنية حيث أنها مازالت تعتمد على القرائية والتلقين لموضوعات محددة سلفا، وهذا تجاوزته الدول المتقدمة.

2- أنماط التعليم الفني والتدريب المهني في العالم:-

للتعليم الفني والتدريب المهني عدة أنماط وضعها (حلس)2011 في الأتي:-

- النمط المركب يرتكز هذا النمط المزواجة بين التدريب في مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني المتخصصة، ومواقع العمل لمدة محددة يعقبها فترة من الممارسة لتؤهل الملتحق للوصول إلى المستوى المهني المطلوب، ويسمي هذا النظام (التلمذة المهنية).
- الخط المؤسسي يرتكز هذا النظام على التدريب في مؤسسة التدريب المهني طيلة مدة التدريب، ولا تشمل متطلبات هذا النمط قضاء فترة من الممارسة في مواقع العمل، ويكون الخطة الدراسية من المكونات الرئيسية الآتية :

1- المحتوى النظري :- يشمل الآتي أ- مواد ثقافية عامة مشتركة في مسار التعليم الفني والتدريب المهني به مواد العلوم المهنية تتكون من الرسم الهندسي، وعلوم المهنة، والسلامة المهنية، والعلوم المتعلقة بالتخصص.

2- المحتوى العملي : يشمل الآتي :- التدريب العملي على الأدوات والآلات الخاصة بالمهنة بالإضافة إلى تنمية المهارات المتعلقة بالأداء.

3- النمط الموقعي : وفيه يقضي الملتحق فترة التدريب بكاملها في موقع العمل مع إمكانيه التنقل في العمل نفسه لتلقي التدريب المناسب.

3- مسميات التعليم المهني والتقني في الدول العربية :

اعتمدت المنظمات التربوية العربية والدولية مسمى (التعليم الثانوي المهني) على الإعداد المهني الذى يتم في المرحلة الثانوية في مدارس أو أقسام مهنية وقد أخذت كل من الأردن والبحرين والعراق وفلسطين والكويت ولبنان هذه التسمية، وأطلقت عليه تسمية التعليم الثانوي الفني، وفى الدول الآتية : الإمارات، جيبوتي، السعودية، الصومال - قطر، مصر ، اليمن، موريتانيا أطلقت عليه تسمية التعليم الثانوي التقني في الدول التالية : تونس مغرب الجزائر ليبيا تطلق مسمى التعليم المهني الذى مدته 3 سنوات بعد المرحلة المتوسطة (الإعدادية) مدته. (سنتان) بعد المتوسطة (الإعدادية) في كل من الجزائر وسورية واليمن، أما مسميات التعليم التقني فتختلف من قطر إلى آخر، وقد اعتمد الإتحاد العربي للتعليم التقني والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليسكو) ومنظمة اليونسكو تسمية التعليم التقني على الإعداد المهني الذى يتم بعد الثانوية، وبدرجة أقل من الدرجة الجامعية الأولى، كما أطلقت تسمية معهد على المؤسسة التعليمية التي تعد فيها كوادر ضمن هذا المستوى من التعليم والجدول الآتي يبين المسميات المتداولة في الدول العربية ويظهر أن هناك حاجة لتوحيد مسميات التعليم الثانوي – المهني والتعليم التقني لإزالة الالتباس الناجم عن تعدد التسميات بين مختلف الدول العربية (اليونسكو) - (1995).

مسميات التعليم المهني والتقني في الدول العربية.

اسم الدولة	تسمية التعليم المهني	تسمية التعليم التقني
الأردن	التعليم الثانوي المهني	جامعي متوسط
ليبيا	التعليم الثانوي المهني	تقني
السعودية	التعليم الثانوي المهني	تقني
الإمارات	التعليم الثانوي المهني	تقني
البحرين	التعليم الثانوي المهني	العالي المتوسط
تونس	التعليم الثانوي المهني	تقني سامي
الجزائر	التعليم الثانوي المهني	تقني سامي
الصومال	التعليم الثانوي المهني	فني
السودان	التعليم الثانوي المهني	تكنولوجي (تقني)
سوريا	التعليم الثانوي المهني	تقني
العراق	التعليم الثانوي المهني	تقني
قطر	التعليم الثانوي المهني	تقني
الكويت	التعليم الثانوي المهني	فني
لبنان	التعليم الثانوي المهني	تقني
المغرب	التعليم الثانوي المهني	تقني سامي
موريتانيا	التعليم الثانوي المهني	تقني
اليمن	التعليم الثانوي المهني	تقني

توصيات ومقترحات:-

يتضح مما سبق أهمية التعليم الفني والتقني والمهني كونه قطاعا يشكل عاملا حيوياً فى تلبية احتياجات سوق العمل المحلي والدولي بناء على ذلك توصي الباحثة بما يلي:

1- تعاون وزارة التعليم مع بعض المصانع والشركات لتدريب الطلاب أثناء الدراسة، وبعد التخرج وتوفير فرص عمل مناسبة لهم.
2- توعية الشباب بأهمية التعليم الفني والتقني والمهني ودعمهم للانخراط فى مؤسساته.
3- توفير برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس على دمج المخرجات التكنولوجيا الحديثة فى مقرراتهم التدريسية.
4- إنشاء هيئة مستقلة لضمان الجودة والاعتماد وخاصة التعليم التقني اسوة بالتعليم الجامعي.

5- زيادة الدعم المالي المخصص للدراسات والبحوث التى تعنى بمشكلات التدريب الفني والتقني والمهني وتحفيز أعضاء هيئة التدريس للقيام بتلك الدراسات والاهتمام بها والاستعانة بالخبرات المؤهلة من خارج المؤسسة.
6- الاستفادة من تجارب الكليات التقنية المماثلة محلياً ودولياً.
7- إعادة النظر فى شروط ومعايير القبول بما يضمن استقطاب طلاب متميزين.
8- دعم العمل الحر ماديا ومعنوياً والتشجيع عليه.
9- ضرورة إيجاد شراكة مناسبة تعطى القطاع الخاص دوره فى التأكيد على جودة التعليم الفني والمهني.

الخاتمة

في ختام هذا البحث توصلت إلى النتائج الآتية:-

1- يبدو أن التعليم الفني والتقني والمهني ليس مجرد مسار أكاديمي بل هو ضرورة استراتيجية لنجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، وأحد الركائز الأساسية لتلبية احتياجات سوق العمل المتزايدة والمتغيرة باستمرار.

2- تلعب الدولة الليبية دوراً محورياً في تعزيز هذا القطاع، وهو ما يتطلب رؤية شاملة واستجابة سريعة وفعالة لتحديات سوق العمل إذ يتعين على الدولة أن تتبنى استراتيجيات طويلة الأمد تسهم في تحديث المناهج الدراسة لتتوافق مع التوجهات العالمية واحتياجات السوق المحلي مع التركيز على دمج التكنولوجيا الحديثة في العملية التعليمية.

3-تعتبر الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص عنصراً أساسياً لنجاح التعليم الفني والتقني من خلال هذه الشراكات يمكن خلق فرص تدريب عملي للطلاب مما يسهل عليهم الانتقال من مرحلة الدراسة إلى العمل بشكل أكثر سلاسة.

4- تحسين الصورة المجتمعية لهذا النوع من التعليم له أثر بالغ الأهمية حيث يسهم في جذب مزيد من الطلاب لهذا المسار التعليمي ما يزيد من فرص توفير أيدي عاملة ماهرة ومؤهلة قادرة على الإبداع والابتكار في مجالاتها يعزز من استدامة النمو الاقتصادي.

5- التركيز على تعليم النساء والشباب في مجالات التقنية والفنون الصناعية يعتبر استثماراً حيويا في المستقبل مما يسهم في تحقيق تكافؤ الفرص الاقتصادية، ويساعد من خلال تقديم منح دراسية خاصة ودعم برامج تعليمية موجهة نحو هذه الفئات.

6- يتعين على الدولة إطلاق برامج توجيه مهني مبكرة تساعد الطلاب على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مستقبلهم المهني مما يعزز من اهتمامهم بالتعليم الفني والتقني إذ لابد لدولة من تقييم لفعالية التعليم المهني، ورصد تأثيره على سوق العمل وهو ما يمكن الدولة من تعديل السياسات التعليمية بمرونة وفقاً للاحتياجات المتغيرة.

7- الاهتمام بتعزيز بنية تحتية حديثة ومجهزة بتقنيات التعليم المتقدمة والمختبرات التخصصية ما يتيح للطلاب تطبيق ما يتعلمونه عملياً ويطور مهاراتهم التقنية كما يجب تعزيز التوجيه والدعم الحكومي لتمويل المشروعات والابتكارات التي يقدمها طلاب وخريجو التعليم الفني والتقني، وذلك لخلق بيئة تشجع على الإبداع، وترفع من جاهزية الأفراد لسوق العمل.

من خلال هذه الأدوار تساهم الدولة في بناء منظومة تعليمية فنية وتقنية متقدمة ومستدامة مما يساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية وتحقيق التقدم الاجتماعي.

ختاماً، يشكل التعليم الفني والتقني والمهني محوراً مركزياً ليس فقط في تنمية المهارات الفردية بل في تعزيز الاقتصاد الوطني بشكل عام إذا ما استثمرت الدولة بجدية في هذا القطاع فإنها ستسهم بشكل كبير في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة مما يضمن مستقبلاً مشرفاً ومزدهراً لليبيا، ويعزز من استقرارها وتقدمها.

إن الدور المتكامل الذي يمكن أن تلعبه الدولة جنباً إلي جنب مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص سيضمن أن يصبح التعليم الفني والتقني القوة المحركة نحو التغيير الإيجابي والتنمية المستدامة في البلاد.

المراجع

أولا المراجع العربية :-

1- إبراهيم رمضان 2006 . أسس ومهارات بناء القيم التربوية وتطبيقها - فى العملية التعليمية – القاهرة.
2- أبوراوى ، رمضان على محمد (2014) دور التعليم التقني في التنمية الشاملة فى ليبيا العلوم الإلكترونية - يونيو 2014 ص 120 - 132

3- أحمد ميسون، محمد دينا (2012) . الأنماط القيادية ودورها في تنمية مهارات العاملين : دراسة استطلاعية لآراء عينة من قيادات الإدارة والعاملين فى مديرية شبكة الكهرباء - مجلة الرافدين العدد 109 / مجلة 34 / 2012م.
4- إمام - إيمان محمد عبد الوارث (2014) تصور مقترح لتطوير مقرر الجغرافيا لطلاب المدارس الثانوية الفنية التجارية فى ضوء متطلبات سوق العمل وقياس أثره في تنمية التحصيل المعرفي والدافعية للانجاز لدى الطلاب - مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية - القاهرة 57 – 255 – 305 .
5- التميمي علي (2009)ورقة عمل حول إصلاح التعليم والتدريب المهني التقني لتشغيل الشباب - تقرير المؤتمر العربى للشباب عن الجزائر 15 - 17 - نوفمبر 2009.
6- السعدي، قيس (1997) واقع الفتاة العربية الليبية على التعليم التقني واقع - معوقات . معالجات - ورقة مقدمة لندوة اقتصاديات تعليم وعمل المرأة فى الجماهيرية - جامعة قاريونس.
7- السيد أحمد إبراهيم (1993) المتغيرات المجتمعية وانعكاساتها على أولياء الأمور مستقبل التعليم الفني فى مصر - جامعة عين شمس .
8- العزاوي ، محمد، متطلبات إصلاح التعليم التقني في الوطن العربى www.scribd.com/doc .
9- المغربي، مرعي عبد الله وأبو بكر محمد الودان (2009) معوقات الموءامة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات وشروط سوق العمل : بحث مقدم للدروة : القومية حول دور المنظمات واصحابها فى تضييق الفجوة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل برعاية منظمة العمل العربية – القاهرة.
10- الطراونة ، نهى سليمان خلف (2000) العوامل المؤثرة على قرارت طلبة الصف العاشر الأساسي للالتحاق بالتعليم المهني فى المدارس الحكومية التابعة مديريات ، محافظة الكرك - جامعة مؤتة : رسالة ماجستير غير منشورة.
11- الطويسي، أحمد عيسى (2013) الحلول المقترحة لتحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم المهني والتقني من وجهة نظر الخبراء فى الأردن 20 محلية وراسات للعلوم التربوية - جامعة الاردنيه – الاردن.
12- الوريكات - اسماء ، عبد الله وعبده خوله ، قاصد رفيق (2009) - دراسة حول التعليم التقني وأثره على سوق العمل " ندوة الشراكة بين سوق العمل ومؤسسات التعليم الفني والتقني - الاتحاد العربي للتعليم التقني - السلط - الأردن - 293 - 305
13- الأيوبى منصور (2008) المعوقات التى تحول بين مخرجات التعليم المهني والتقني فى فلسطين ومتطلبات العمل - بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم التقني والمهني فى فلسطين (واقع وتحديات وطموح) المنعقد فى الكلية الجامعية. للعلوم التطبيقية 12 – 13 / 10 / 2008م .
14- اليونسكو بوندباس، دور التعليم التقني والمهني ضمن نظم التعليم العربية دراسة حالة ودراسة توليفية 1995 ص358.
15- اليونسكو (2002 قرارت وتوصيات منظمة اليونسكو وسجلات المؤتمر العام للدورة (31) ، 2002
16- تورينو (2014) عملية تورينو ليبيا تقرير مقدم من قبل منير البعثى منسق انشطة المؤسسة الأوروبية للتدريب فى ليبيا بمشاركة لجنة وطنية - أشرفت عليها الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني فى ليبيا 2019)
17- جاد، محمد يوسف يوسف (2016) متطلبات تطوير التعليم الفني الصناعي فى مصر - مجلة تطوير الأداء الجامعي 4 (1) -161-175.
18- جويلس، زياد (2011) نموذج مقترح لبناء شراكة بين مؤسسات التعليم " المهني والتقني وسوق العمل فى ضوء الواقع التجارب العالمية المعاصرة وسالة دكتوارة غير منشورة - جامعة عمان العربية – الأردن.
19- حلس شادي (2011) اثر مدخلات النظام التدريبي على مخرجات العملية التدريبية في مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل : رسالة ماجستير في إدارة الاعمال – غزة
20- حلس ، ميزة ، محمد على أحمد (2017) دور التخطيط الاستراتيجي التطوير التعليم الفني والتقني فى السودان - موتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل فى القطاع الخاص - عمان - جامعة البلقاء التطبيقية 25-28 مارس متاح على الرابط : Confio jilowan .com
21- حسنين ، منال السيد يوسف (2016) رؤية مقترحة لتطوير سياسة التعليم الفني بمصر فى ضوء تجربة الولايات المتحدة الأمريكية (26) . الصفحات 117 - 243 -.
22- حلبى - شادي (2012) واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته فى الوطن العربى : دراسة حالة) الجمهورية العربية السورية : تم النشر في مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات العدد الثامن والعشرون تشرين الاول / 2012
23- خليفة محمد عبد العزيز، عبد الوهاب (2010) سياسات تطوير قدرة التعليم والتدريب المهني لتلبية الاحتياجات التدريبية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية - رام الله – فلسطين.
24- رئاسة الجمهورية المجالس القومية المتخصصة 983/ تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجي متابعة وتقويم نظم التعليم الدورة السادسة والعشرون.
25- زعينين، منصور سالم ، العيساوي ستار جابر (2014) تطوير تخصصات التعليم التقني وربطها بسوق العمل وتفاعلها مع المجتمع - مجلة العلوم والتقنية.

26- فرحات ، محمود سالم رزق، يوسف عامر عريبي ، علاء صالح الزوي. (2014) التحديات التى تواجه التعليم المتوسط الفني والتعليم العالي بين الواقع والطموح المستقبل افضل - مجلة العلوم والتقنية (st).
27- قائد على عبد الله (2002) دور التعليم الفني والتقني والتدريب الفني من تنمية الموارد البشرية ، في قطاع منشآت الأعمال الصغيرة – الواقع والطموح – مجلة التجارية والاقتصاد العدد 20.
28- قطب، سلوى محمد على (2017) دور الحوكمة فى تطوير منظومة التعليم الفني وربطه بسوق العمل ، مجلة البحوث والدراسات العربية (67) 107– 256 .
29- قرناص صلاح الدين (2013) واقع التعليم الفني والتدريب المهني فى الوطن العربي قدم للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فى اجتماع القيادات المسؤولة عن التعليم الفني والمهني فى الوطن العربى مشروع تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي - تونس 2012 م .
30- قرمان - فرج احمد (2001) تقنيات و تعليم التقنية - ورقة لندوة التعليم الهندسي والتقني مع بداية القرن الحادي والعشرين - كتاب : الندوة الاول - هون – ليبيا.
31- محمد احمد عبد المقصود (2019)، تطوير سياسات القبول بمؤسسات التعليم. الفني فى ضوء المناهج المبنية على الجدارات المهنية - الموتمر القومي السنوي العشرين مركز تطوير التعليم الجامعي بعنوان تطوير التعليم الفني فى ضوء احتياجات ومتطلبات سوق العمل - جامعة عين شمس ، 20 - 21 ابريل ص 143.
32- محمد أحمد الروماني (2014) - دور التعليم والتدريب المهني فى تلبية ... احتياجات سوق العمل فى القوة العاملة المدرية فى المجتمع - مجلة كلية التربية جامعة بنها - المجلد 25 العدد 97 يناير.
33- محمد زينب عبد النبي أحمد (2016) ضمان جودة التعليم المفتوح. مدخل تحقيق متطلبات التنمية المستدامة - مجلة الدراسات فى التعليم الأطر الضمان جامعة عين شمس -:- كلية التربية - مركز تطوير التعليم الجامعي 32 ، 161، 206.
34- محمود مصطفى عبدالله ، (2015) مدى تطبيق كليات التعليم التقني الليبية للتخطيط الاستراتيجي وأثره فى تفعيل محاور الجودة الشاملة منها بدراسة ميدانية على كليات التعليم التقني بمدينة طرابلس المحلية العربية لضمان جودة التعليم الجامعي المجلد 8 ، العدد 21 ، (2015).
35- محمد ناصف (2019) مقالة بعنوان تصور مقترح لتطوير التعليم الثانوي الفني في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة - عالم التربية (65) ،(2) ، (162 ، 173).
36- مجلس التخطيط الوطني 2013 ، مشروع إستراتيجية التمكين والتنمية البشرية، الجزء الأول الإطار الكلي للإستراتيجية للتمكين والتنمية البشرية (2013) .
37- متولى - حنان محمد (2006) التعليم الفني واحتياجات سوق العمل في المجتمع المصري رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الآداب - طنطا - مصر.
38- مجلة القوة العاملة - وزارة القوى العاملة والتدريب والتشغيل العدد الأول - طرابلس – ليبيا 2005.
39- مقدادي - عمر : مقداد يحيى (2007) التعليم المهنى فى الأردن مشكلاته واتجاهاته تطويره - رسالة دكتوراه غير منشورة - جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا السودان .
40- منطقة العمل الدولية (2008) موجز لتقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة : نحو سياسات فاعلة - القاهرة .
41- منظمة العمل العربية : وزارة العمل والتشغيل - الجزائر 2009 المؤتمر العربي الاول لتشغيل الشباب 16 - 17 نوفمبر متاح على الرابط : www.aloa borory.ory
42- منطقة اليونسكو المؤتمر الدولى الثالث بعنوان التعليم والتدريب. الفني والمهني ، بناء المهارات من أجل العمل والحياة المدنية شنغهاي الصين - 13 - 16 مايو - 2012 ص17.
43- منتدى الرياض الاقتصادي (1433) دراسة التعليم الفني والتدريب التقني ومدى ملامته للاحتياجات التنموية من القوى العاملة – الرياض.
44- نبيل مرزوق (2002) - دور التقييم والمتابعة فى مجال التدريب المهني في ظل العولمة للمؤتمر العربي للتنمية الموارد البشرية والتدريب - تونس :
45- هلال رندة صالح بسام ، غائم نصر، جويلس نائلة ، مصلح خالد، الميمي أيمن أسعيد تيسير (2011) دراسة الاحتياجات التدريبية الكمية والنوعية من القوى العاملة المدرية ضمن مستويات العمل الأساسية - المشروع البلجيكي دعم التدريب المهني والتعليم التقني فى فلسطين - مشروع تطوير البرامج المهنية بتمويل من الحكومة البلجيكية وتنفيذ وزارة التربية والتعليم. العالي الفلسطيني - رام الله - فلسطين .
46- وزارة التربية والتعليم (2014) الخطة الإستراتيجية للتعليم ما قبل الجامعي 2014 - 2030 التعليم المشروع القومي لمصر معا نستطيع تقديم تعليم جيد لكل طفل - القاهرة - قطاع الكتب .

المراجع الاجنبية :

1. Kosharskaya, E. V., Lapshova, E. S., & Menshenina, S. G. (2021). Higher Professional Education and Vocational Training based on Dual Educational Model: A Stable Factor in Differentiating Young People Position in the Labor

Market. In Proceedings of the International Scientific and Practical Conference on Sustainable Development of Regional Infrastructure. Yekaterinburg (pp. 724-729).

2. Chammas Amals (2010), Promoting the social Image of TVET in Mashavog Report CoTZ publi- Cations. Ministry of Lobov (2010) TVET strategy Palestine. http://www.TVet.gov.ps.
3. Fadipe, E. O., Obiana, U. V., & Aishatu, M. Z. (2021). Creativity and innovation through technical and vocational education for sustainable family survival in Nigeria. European Journal of Training and Development Studies, 8(1), 19-26.
4. Maria Esther Oswald- Egget a liNo (2021) experience outcomes on employment; the effect of Vocational education and training work experience on labour Market fter higher education Economics of Education Review, united states Volume (80) February.
5. Sublett, C., & Tovar, J. (2021). Community college career and technical education and labor market projections: A national study of alignment. Community College Review, 49(2), 177-201.
6. Vertaken, Vassilera Rousseas, Panagiotis (2005) Vocational education and Traming in Grecce, European Center of development of Vocational Traming, The ERIC Database. ED 47519
7. Field, E. M., Linden, L. L., Malamud, O., Rubenson, D., & Wang, S. Y. (2019). Does vocational education work? Evidence from a randomized experiment in Mongolia (No. w26092). National Bureau of Economic Research.